البعد الاقتصادي لفضيحة الانترنت

د. محمد سليم وهبه، استاذ في الجامعة اللبنانية

من فضيحة الغذاء، الى الصحة الى الكهرباء والمياه، الى النفايات والتلوث، الى الأمراض المستعصية، الى التعطيل، الى التخابر، واخيرا وليس اخرا حط رحالنا في فضيحة كابلات الانترنت، وهي عملية غير برئية، كونها لا تطال الامن فقط ولكن ايضا الامل في ان يكون للبنان قطاع معلوماتي اقتصادي منتج رديف للقطاع المصرفي.

لقد فرضت الثورة العلمية نفسها لتجعل من تكنولوجيا الاتصالات والمعلومات قيمة مضافة لها نفس الاهمية في سلم القطاعات الانتاجية من زراعة وصناعة وخدمات، لتصبح القطاع الاقتصادي الرابع، وهذا بعد بروز المعلومات كأساس في عملية اتخاذ القرارات.

لقد دخلت تكنولوجيا المعلومات والاتصالات كافة نواحي الحياة في معظم دول العالم وأصبح الاعتماد عليها في عملية التنمية ضرورة تزداد يوماً بعد يوم، إذ أصبحت تعتبر إحدى الركائز الأساسية لاقتصاد المعرفة في الدول المتقدمة بعد أن تطورت تطبيقاتها لتتناول مجالات كثيرة ومهمة ما دفع الى اعتبارها محركاً للتنمية الشاملة.

يوجد علاقة مترابطة بين المعلومات وبين سلامة اتخاذ القرار، فأصبحت القاعدة الاساس في وضع تصورات الايرادات المستقبلية، او في تقييم الحوادث السابقة بهدف تحليلها، والتي قد يستفاد منها على صعيد التطور الاستراتيجي المرتبط بالاهداف، ولاهمية صحة المعلومات في اتخاذ القرار، يفترض تحصينها واخضاع الية عملها لرقابة دقيقة، خوفا من الخروقات الممكنة مع توسع شركات الاتصال وتضاعف استخدامات انظمة المعلوماتية والابتكارات المرتبطه بها من الناحيتين السلبية والايجابيه، وهذا هو ما افضت اليه ظاهرة العولمة لانه في واقع الامر لم تعد هنالك حدود او قواعد، فالمعلومة التي هي في الاصل غير محسوسه يمكن ان تنتقل عبر مواطن غير ملموسة للحدود الجغرافية او الانسانية.

تكنولوجيا الاتصالات والمعلومات تمثل عمليا قطاعاً اقتصادياً منتجاً ومربحاً، وهو في أساس البنية التحتية الضرورية لتنمية كل القطاعات الاقتصادية. فالمعلومات اساس القرار، والقرار هو السلطة، وبحكم العولمة اصبح العالم فضاءا واحدا يمكن للمعلومة ان تنتقل عبره مهما كانت نقطة تواجدها، فضلا عن ان هذه المعلومات لديها شكل موحد ويمكن ان تصل الى اي طرف من اطراف العالم بكلفة معدومه بالنظر الى الوسائل التي تستخدم حاليا.

وفي اطار السوق الإقليمي المزدهر لخدمات تقنية المعلومات، المتوقع أن يصل حجم الإنفاق في المنطقة إلى 242.8 مليار في عام 2018، وهو ما يمثل 5.6 ٪ من مصاريف تكنولوجيا المعلومات والاتصالات في جميع أنحاء العالم، و يضاف إلى ذلك الزيادة السريعة في سوق الانترنت في المنطقة، مع توقع في أن يصل عدد مستخدمي الإنترنت في العالم العربي إلى 197 مليون بحلول عام 2017.

في هذا السوق يمكن ان يكون لبنان منافسا، فهي ليست بحاجة لرأسمال، وجل ما يحتاجه المستثمر هو المعرفة وجهاز كمبيوتر، يلاحظ من ذلك ان قطاع تكنولوجيا المعلومات في لبنان يشهد نمواً متسارعاً، وقد كان حجم سوق هذا القطاع قد وصل إلى 381 مليون دولار في العام 2014، وإلى 530 مليون دولار أمريكي بحلول عام 2017.

وقد شهد السوق نمواً بمعدل نمو سنوي مركب من 7.9 ٪ خلال الفترة 2014 2009، ويتوقع أن ينمو بمعدل سنوي مركب نسبته 7.24 ٪ من عام 2015 إلى عام 2018. ويستند هذا الأداء الإيجابي للقطاع إلى الاستثمارات الكبيرة في البنى التحتية للاتصالات، وسعة الحزمة العريضة وسرعتها.

ما يمكن ان يميز لبنان على صعيد القطاع المعلوماتي وبالاخص البرمجة انها لا تحتاج الى عديد من القدرات البشرية، بل على الاكثر الى المعرفة، فالعمل في الاطار المعلوماتي يتماشى مع اللبناني بعقليته الفردية، خاصة وان لبنان يتمتع بقدرات بشرية متخصصة ومتعدّدة الثقافات، وان لبنان يحتل المرتبة 28 عالميا لجهة نوعية التعليم في حين

يبقى ان المعدات فككت وصودرت لمصلحة وزارة الاتصالات على رغم الضغوط السياسية لاعادتها الى أصحابها الذين لم يوقف أي قرد منهم فيما هم معروفون وقد وردت اسمائهم في الشكاوى المرفوعة الى وزارة العدل والنيابة العامة المالية. يضاف الى ذلك ان شبكة الانترنت الرسمية تتعرض منذ أيام، أي منذ تفكيك تلك غير الشرعية، لحرب الكترونية مستمرة من طريق اختراقها بمعلومات هائلة لتعطيلها أو لجعل الانترنت الرسمي بطيئا، بأن ثمة من يبيع الانترنت في لبنان بيعاً مخالفاً للقانون (25 كانون الثاني 2016)، وجوه شبكة مثراصية الأطراف والقدرات، تكاد تشكل شبكة رديفة لشبكة الدولة.. قادرة على مناقستها والتفوق عليها في أحيان كثيرة.

من الافضل النظر الى موضوع فضيحة الانترنت على انها موضوع مرتبط بالعمالة الاسرائيلية، حيث تقوم اجهزة الكيان بحولا خرق المواقع الالكترونية اللبنانية النائشطة على صعيد معلوماتي لسرق افكارهم وتحليل نتائجهم، كما أن تحديد سعة تنزيل المعلومات من شبكة الإنترنت واليها عبر خدمة الDSL ليست برئية، خاصة أنها ممارسة محصورة بلبنان دون غيره من الدول، قد تكون الاسباب مالية بهدف إجبار المستخدم على شراء خدمة أسرع لتحصيل المزيد من الأموال، وهذا استكمال لنهج يقوم على استغلال المستهلك وابتزازه بنوعية الخدمة من جهة ونقاص فرص المنافسة للمبدعين اللبنانيين.

ولا شك أن مشاريع تطوير قطاع تكنولوجيا المعلومات والاتصالات على صعيدي "الحزمة العريضة" (Broadband) والجيل الثالث (3G) والجيل الرابع 4G، وإدخال الكابل البحري IMEWE، وتحديث وتطوير الكابل البحري CADMOS والكابل البحري ALETAR، وتمديد كابل بري بالألياف الضوئية عبر نقنية الـ DWDM يربط النقطة البحرية الانتهائية في طرابلس بالنقطتين البحريتين الانتهائيتين في مدينة الجديدة ومدينة بيروت، قد تكون انطلاقة ايجابية، وستسهم في تحسين تصنيف لبنان على مستوى سرعة الانترنت، وتعطي فرصة للمبدعين اللبنانيين في المنافسة وهذا ما يخاف منه العدو الصهيوني مناقس يضاعيه في النظم والمعلومات، وهدفه ان يكون كيانه الفكر الشرق اوسطي ومخزن المعلومات الاوحد.

إن تقريبا كل شيئ يشترى ويباع حتى النفوس في لبنان، وبالنتيجة فان الدلائل تشير انه لا يراد لقطاع الاتصالات والمعلوماتية ان يكون قطاعاً مزدهراً، وان لا يكون عنصراً فاعلاً في تحفيز النمو الاقتصادي، ما دام النهج السائد نهج تقاسم السلطة واستغلال مغانمها الذي يزيد أصحاب السلطة والاحتكارات ثراء على حساب المواطنين.

يحتل المرتبة الخامسة لجهة نوعية الحساب والعلوم، ويحتل المرتبة الخامسة في منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا حسب مؤشر تطوير مهارات تكنولوجيا المعلومات والاتصالات في عام 2013. هذا بالاضافة الى ان دخلة او راتبه راتب أساسي تنافسي للعلم فإن متوسط أجر مهندس البرمجيات هو أدنى بنسبة 37% تقريباً من مستوى الأجور في بلدان مجلس التعاون الخليجي وأدنى بنسبة 50% تقريباً من بعض الاقتصادات المتطورة.

يدلو القطاع المعلوماتي اللبناني بقوة برغم الظروف الصعبة للبنية التحتية اللازمة لتطور هذا القطاع وهذا رغم حلول لبنان في المرتبة ما قبل الأخيرة في قائمة تصنيف سرعة تحميل الانترنت في العالم، بسرعة بلغت 0,10 ميغابايت في الثانية، فلبنان يشهد انتشارا واسعا لاستخدام الانترنت والحوسبة السحابية.

مع الاشارة الى ان لقطاع تكنولوجيا المعلومات والاتصالات تأثيرا في الناتج المحلي الإجمالي، سواء كان مباشرا أو غير مباشر، فهو من المتوقع أن يكون أكبر من 6 مليار دولار أمريكي بحلول عام 2017، حيث يضم قطاع تكنولوجيا المعلومات والاتصالات في لبنان حوالي 800 شركة، معظمها ذات حجم صغير ومتوسط، وتوظف الشركات التي تعمل على انتاج منتجات البرمجيات والخدمات ما مجموعه حوالي 5000 من الأفراد ذوي المهارات العالية، مع زيادة الطلب على مهارات تكنولوجيا المعلومات والاتصالات التي هي في ازدياد بشكل كبير من عام الى عام.

تتنوّع مجالات عمل قطاع التكنولوجيا والمعلومات في لبنان. ورغم ان الشبكة هي الأسوء والابطأ في العالم، ومع ذلك يمكن تصنيف التطور من بين الأسرع نموا في العالم، وهذا على صعيد تطوير المحتوى، لتطبيقات الخلوي والهواتف الذكية، التطبيقات المتخصصة، العاب الخليوي والانترنت، تطوير المواقع الإلكترونية، الخدمات الإلكترونية، توريد الخدمات المتعلقة بصناعة البرامج، وتشكل صادرات أنشطة تكنولوجيا المعلومات والاتصالات ذات الصلة ما يقدر بـ 34,8 ٪ من إجمالي صادرات الخدمات في عام 2013، وأكثر من 60 ٪ من الشركات العاملة في مجال أنشطة تكنولوجيا المعلومات والاتصالات الموجهة نحو التصدير.

مما يشير الى ان هذا القطاع هو الامل القادم الى لبنان، فالتشغيل المعلوماتي لا يحتاج الى مكان، ولا الى راس مال مادي، مما يؤهل لبنان الى ان يكون الاول على صعيد انتاج معلوماتي في الشرق الاوسط. هذه المعطيات قد توتر من ناحية استراتيجية على منهجية العدو الاسرائيلي الذي يحاول ضرب كل المعطيات التي يمكن ان تساهم في التطور الاقتصادي في لبنان.

موضوع الفضيحة ينظر اليه ببساطة من زاوية الامن العسكري والاجتماعي عبر استخدام الانترنت غير شرعي معرض للفرصلة والتجسس وليس من ناحية اقتصادية. رغم ان المستغرب استعمال الخضر الجمهوري ومجلس النواب ومؤثر كثيرة في الجيش لتلك الشبكة المنتقلة موالياً من قبرص وتركيا، والمراقبة وفق توقعات عدة من اسرائيل. والمفارقة ان مافيا الانترنت قدمت هذه الخدمة مجاناً في مقابل التغطية السياسية والأمنية.

الفضيحة الاضافية تكمن في كيفية تمرير نواعلوه بعض المواطنين على حساب الامن والاقتصاد ولسنوات ان لناحية ادخال تجهيزات كبيرة عبر المعابر الشرعية والتي لا تستورد عادة لغير الدولة وأجهزتها الرسمية مما يشكك في امكان تورط جهات عدة في تلك العملية.